اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

في الهم الاقتصادي

التضخم ٧٠ بالمئة.. والحبل على الجرار !

حسام الساموك

وكما سبق ان حذرنا من تصاعد ماكنة التضخم، فالتضخم يتواصل ليأكل (الاخضر واليابس) وبرغم الغمة التي اطبقت على نفر من الحريصين على مجابهة تلك الآفة الفتاكة ببيئتنا الاقتصادية لكن جموعاً متنوعة ممن لا يأبهون بمخاطر التضخم، بل ولا يفقهون أثاره ونتائجه مازالوا يتعاطون بآليات أقل ما يقال عنها انها مخربة لمسيرة بلدنا وتطلعاتنا في ان يتعافى اقتصاده ويستأنف طريق البناء والنماء والصحو.

لقد أعلن البنك المركزي مشكوراً، وبجرأة يحسد عليها بأن نسبة التضخم لشهر تموز الماضي مقارنة مع تموز ٢٠٠٥ قد بلغت ٧٠ بالمئة وهو رقم لو اعلن في أي من بلدان العالم الاكثر فقراً وتخلفاً وانحداراً لقامت الدنيا فيها ولم تقعد.

ولعل أكثر ما يحز في النفس ان استفحال حالة التضخم لم تتحق الا بايغال بعض كبار المسؤولين في اعتماد سياسات في بعض الوزارات ذات الشأن عبرت عن تجاهلهم الكامل لمؤثراتها المباشرة في ارتفاع مؤشرات التضخم وبوتائر عالية الهبت حركة السوق وشلت انسيابية التداولات في المرافق المالية والاقتصادية كافة.

لقد تبجحت مؤسسات معينة مثل الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالحرص على الحد من مؤشرات التضخم لتظل تراوح لاكثر من سنة في اعتماد رقم ٣٠ الى ٣٦ بالمئة كمؤشر دائم للتضخم، رغم تسبب ارتفاعات أسعار المشتقات النفطية وبعض اجراءات وزارات معينة في اطلاق حملة غير مبررة اعتمدت ذرائع لاشعال حريق اسعار البضائع والخدمات بما فاقم الأزمة الاقتصادية وزادها تعقيداً.

وكان إعلان البنك المركزي رقم ٥٢,٥ بالمئة مؤشراً للتضخم في تموز الماضي ضربة قاصمة لرهط المتسترين على الرقم الحقيقي للمؤشر، وكتبنا في حينه عن تساهل بيان البنك المركزي في اعتماد رقمه بمؤشر التضخم حتى جاء بيانه الاخير قبل ايام ليعلن تفاقم الحالة أكثر بصعود المؤشر الى سبعين بالمئة.

ان ما صعّد مؤشر التضخم- كما اكدنا في أكثر من مناسبة –ليس مجرد فيض السيولة بما يحمل المواطن على الانفاق غير المنضبط، قبل ان يكون افتقارنا لبرامج وسياسات رشيدة في التعامل مع التوجهات المالية والاقتصادية المختلفة، مما يحتم اولاً وقبل كل شيء اناطة مهام الفعاليات الاقتصادية وسياقات برامجياتها بالمعنيين بالشأن الاقتصادي والقادرين على إدارة فعالياته بدراية وخبرة وقدرة على استقرار الواقع المعيشي والاجتماعي لعراق عانى الامرين من افتقاره لمطبخ اقتصادي، يكون مسؤولاً عن رسم ملامح السياسات الاقتصادية وإنضاج قراراتها المسؤولة بعيداً عن التوجهات المزاجية والانفعالية للساسة الذين حولوا القرار الاقتصادي تابعاً للادارة السياسية وليس العكس كما يجري في بلدان العالم اجمع..

وزارة التجارة وقضية رفض شحنات الحبوب

يعقوب يوسف الخضر

نشرت وسائل الاعلام العراقية المختلفة منذ حوالي اسبوعين خبرا مفاده أن "وزارة التجارة ترفض ست بواخر محملة بالحبوب" خمس منها محملة ب (١٠٠) الف طن من الرز التايلندي والسادسة محملة ب (٢,٦٥٠) طن من الحنطة الالمانية ولو انني اعتقد شخصيا بان حمولة الباخرة السادسة هي (٢,٦٥٠) طن حيث ان معظم شحنات الحبوب تنقل ببواخر كبيرة نسبيا او ما يعرف في عالم النقل البحري ببواخر ((Handy Size لقد وجدت ان الواجب الوطني يحتم علي الكتابة في هذا الموضوع وابداء الرأي والمشورة الى اصحاب القرار لما فيه مصلحة وطننا العزيز بالدرجة الاولى، بأعتباري من الأشخاص الذين عملوا طويلا وفي بلدان عدة في مجال التجارة الدولية ومكوناتها الرئيسية: العقود، الاجراءات البنكية، والنقل البحري (Contracts, Bank-ing & Shipping) وكذلك للطريقة غير المهنية التي تعاملت بها الحكومة السابقة (الانتقالية) مع شحنات الحنطة الاسترالية الملوثة ببرادة الحديد. حيث قامت الحكومة برفض تسلم حمولة ثلاث بواخر من الحجم الكبير ((Panamax حمولة كل واحدة منه حوالي ٥٠,٠٠٠ طن مشتراة من مجلس القمح الاسترالي (Australian Wheat Board (AWB)) من اجمالي كمية العقد الكلي البالغة ٠٠٠, طن. حيث بقيت هذه البواخر الثلاث في الانتظار لمدة، كما أتذكر، اقل او اكثر من شهرين ومن ثم السماح بتسلمها عند زيارة المدير التنفيذي ل ((AWB الى بغداد واجتماعه بالمسؤولين في وزارة التجارة ومصلحة الحبوب العراقية ومقابلته رئيس الوزراء أنذاك الدكتور إبراهيم الجعفري .

فأذا كانت حمولة هذه البواخر الثلاث ملوثة بالفعل فلماذا وكيف تم تسلمها ولم يتم رفضها نهائيا الا إذا كان ال ((AWB قد قام بالفعل بتسلم اثمانها اما مقدما وهذا غير مألوف بالتجارة الدولية!! او عن طريق صرف الاعتماد المستندي (Letter of Credit "L/C") في حالة كان هناك اعتماد مستندي، بدون وجوب وجود الشهادات الصحية (Phytosanitary Certifi-cates) وشهادات الفحص (Inspection Certificates) للفحوصات والتحاليل التي تجرى في ميناء التحميل عادة او في ميناءي التحميل والتفريغ في بعض الاحيان من قبل شركات فحص عالمية محايدة، وهذا ليس فقط غير مألوف بالتجارة الدولية ولكنه غير جائز أيضا .

أما اذا كان تسلمها قد تم بعد ان ثبت بانها غير ملوثة؟ فكيف تم رفضها بالمقام الاول ولماذا تم أخذ كل هذا الوقت لاثبات ذلك ؟؟ حيث كان من المفروض ان تُكلف شركة او اكثر من شركات الفحص العالمية المحايدة باخذ عينات عشوائية من حمولات هذة البواخر وتحليلها واصدار النتائج الملزمة لكلا الطرفين البائع ((AWB والمشتري مصلحة الحبوب العراقية / وزارة التجارة العراقية باسرع وقت لتقليل الاضرار المالية؟ من غرامات تأخيرية ((Demurrage على البواخر وفوائد الاعتمادات، حين يتحمل كل طرف التزاماته التعاقدية.

ان رفض وزارة التجارة تسلم حمولة البواخر الثلاث أولاً ومن ثم الموافقة على تسلمها لاحقاً (اذا كان من دون تحفظات) يعني إقرار الوزارة بان الشحنات غير ملوثة؟ وعليه تتحمل الوزارة تبعات قرارها ذاك مما يؤدي الى تحمل الغرامات التأخيرية ((Demurrage لهذه البواخر الثلاث ودفعها الى اصحاب هذه البواخر مباشرة في حالة كان العقد مع ال ((AWB على اساس ال (FOB او الى ال ((AWB والذي بدوره يدفعها الى اصحاب البواخر في حالة كان العقد على اساس ال (. (CFR

لقد كانت الغرامات التاخيرية اليومية ((Daily Demurrage لبواخر من هذا الحجم في ذلك الوقت هو ٢٠ - ٣٠ الف دولار امريكي . وبعملية حسابية بسيطة تكون وزارة التجارة (المشتري) / العراق قد دفع مابين ٣,٥- ٥,٥ مليون دولار امريكي لقرار خاطئ برفض الشحنة اولاً والموافقة على تسلمها لاحقاً؟ وللاجراءات البطيئة جداً .

وقد اعلنت وزارة التجارة العراقية قبل الاجتماع مع ((AWB الذي عقد بالقاهرة خلال النصف الاول من هذا الشهر بان ال ((AWB قد وافق على دفع تعويضات الى الوزارة / العراق عن شحنات القمح الملوثة؟ بينما صرح احد مسؤولي ال ((AWB بان هذا الكلام ليس صحيحا وان الاجتماع جاء بناءاً على طلب وزارة التجارة العراقية لرغبتهم بمعاودة شراء القمح الاسترالي من ال (. (AWB حيث امتنع العراق عن شراء القمح الاسترالي من ((AWB بعد انكشاف فضيحة الرشاوى / العمولات ((Kickbacks التي كان يدفعها ال ((AWB للنظام السابق؟ وهي بحدود (١٠-٢٠٪) من قيمة كل عقد؟ عن طريق بعض الشركات الخاصة ظاهرياً والمملوكة للنظام السابق فعلياً الموجودة في البلدان المجاورة .

لقد قمت شخصياً في ذلك الوقت بارسال رسالة اليكترونية ((email طويلة الى مجلس القمح الاسترالي ((AWB تحتوي على ١٧ سؤالاً لمعرفة صحة وكيفية تلوث شحنات القمح تلك بالاضافة الى محاولة معرفة نوعية العقود المبرمة وطرق الدفع المتفق عليها مع وزارة التجارة العراقية. ولقد قام ال ((AWB بتسلم رسالتي وتبليغي رسمياً بانهم قاموا بتحويلها الى القسم المختص وانهم سوف يردون عليها سريعا؟ ولكنهم لم يفعلوا ذلك لحد الان بالرغم من طلبي منهم ذلك عدة مرات.

لقد كانت الاسئلة تدور حول معرفة ما اذا كانت الحنطة ملوثة ببرادة الحديد ام لا ؟ واذا كانت ملوثة فعلا كما قالت وزارة التجارة العراقية وكما اكد كثير من المواطنين العراقيين عند تسلمهم طحينها؟ فأين حصل مثل هذا التلوث؟ من المصدر؟ في ميناء التحميل؟ في ميناء التفريغ؟ اثناء النقل البري ...لأن هناك علامات استفهام كثيرة حول مكان وطريقة حدوث ذلك التلوث وايضا لمعرفتي بالطريقة المهنية العالية التي تتم بها عمليات المناولة والقيود والشروط الصارمة التي يجب توفرها في البواخر التي تستقبلها الموانئ الاسترالية.

نعود الى القضية الحالية للبواخر الست؟ حيث نسب الى وزارة التجارة ان رفض شحنات البواخر الخمس المحملة بالرز التايلندي جاء بعد ان وجدت جهات الفحص التابعة للوزارة أن هذا الرز ذو رائحة كريهة واصفرار في اللون وهو محصول قديم يعود لسنتين اوثلاث سنوات سابقة . وأن الوزارة تطالب الشركة المجهزة بتعويضات تبلغ حوالي ١٤ مليون دولار امريكي .

وهذا يؤكد ما ذكرناه اعلاه بان الوزارة لم تقم بتعيين احدى شركات الفحص العالمية المحايدة لاجراء الفحوصات في ميناء التحميل ولم تُضمن الاعتماد المستندي ال (L/C وجوب وجود الشهادة الصحية (Phytosanitary Certifi-cate وشهادات الفحص (Inspection Certificates) التي تؤكد بأن شحنات الرز المحملة هي مطابقة او احسن من المواصفات المذكورة في العقد التجاري والاهم في الاعتماد المستندي؟ مما مكن الشركة المجهزة من شحن هكذا بضاعة والظاهر حتى تسلم ثمنها !!! حيث أنه من غير المنطقي أن تقوم أية شركة مجهزة بشحن بضاعة وهي تعرف مسبقاً بانها لا تستطيع قبض ثمنها لعدم استطاعتها صرف الاعتماد المستندي بسبب عدم مطابقة الشهادات الصحية وشهادات الفحص للمواصفات المتفق عليها.

وعلى أي حال نأمل ان يكون قرار وزارة التجارة الأخير الخاص برفض شحنات البواخر الست دقيقاً وصحيحاً وانه قد رافق هذا القرار اجراء سريع بتعيين شركة او اكثر من شركات الفحص العالمية المحايدة لاخذ عينات عشوائية من حمولات هذة البواخر وتحليلها واصدار النتائج التي نتوقع ان تؤيد وتعزز قرار الوزارة . وفي هذه الحالة يجب عدم الموافقة على تسلم هذه الشحنات بتاتا بعد ثبوتها بانها لا تصلح للاستهلاك البشري وربما الحيواني ايضا !!! كما نأمل أن تكون العقود والاعتمادات المستندية الخاصة بهذة الشحنات قد كُتبت وعُملت بطريقة حرفية ومهنية عالية مما لم يسمح بدفع اي مبالغ مقدماً بدون وجه حق . اما اذا كانت نتائج الفحوصات والتحاليل عكس ذلك فيجب العمل سريعاً لتسلم وتفريغ تلك البواخر لتقليل الاضرار التي سوف تنتج عن دفع الغرامات التاخيرية لملاك تلك البواخر وربما الفوائد عن تاخر صرف الاعتمادات المستندية من قبل الشركات المجهزة . أن قرارات الوزارة هذه يجب ان تكون صائبة مئة في المئة والا ادت ايضا بالأضافة الى الأضرار المادية الجسيمة الى الاضرار بمصداقية ومهنية وزارة التجارة العراقية امام الدول والشركات المجهزة الكبرى .

وحسب أعراف وممارسات التجارة الدولية فان العقود التجارية يجب ان تكتب بصورة واضحة غير قابلة للبس والتأويل وبناء على احد انواع التعاقدات المذكورة في مطبوعة "المصطلحات التجارية الدولية" (Incoterms) لغرقة التجارة الدولية حيث تُعرف وتُحدد بصورة جلية مسؤوليات والتزامات وحقوق طرفي العقد البائع والمشتري . وكذلك تُفتح الاعتمادات المستندية الخاصة بهذه العقود بصورة فنية وحرفية بنكية عالية تضمن للمشتري/ فاتح الاعتماد (Applicant) بأن البائع/ المستفيد من الاعتماد (Beneficiary) لا يستطيع صرف الاعتماد ما لم يقم بشحن بضاعة مطابقة للمواصفات المذكورة بالعقد والاعتماد المستندي وفي الوقت المحدد. وكذلك تضمن للبائع صرف الاعتماد المستندي بدون الرجوع الى المشتري مادام انه أي المشتري قد قام بالالتزام ببنود وشروط الاعتماد. ولكن من الظاهر انه لا العقود ولا الاعتمادات المستندية التي ادت الى قضية بواخر الحبوب سابقاً وحالياً قد عملت حسب أعراف وممارسات التجارة الدولية وهذا قد يعود الى :

- ان العقود التجارية والاعتمادات المستندية قد اعدت من قبل أشخاص لا يملكون الكفاءة والخبرة التامة بأعراف وممارسات التجارة الدولية والمعرفة العلمية بالقواعد الدولية لتفسير المصطلحات التجارية وكذلك العمليات البنكية بصورة حرفية عالية. وهذا يجب ان يكون سبباً ضعيفاً حيث من المفروض ان تضم وزارة التجارة او ان تسعى الى ضم أشخاص أكفاء وذوي خبرة ومعرفة عالية بهكذا مجالات
- او ان العقود التجارية والاعتمادات المستندية قد اعدت؟ وعلى الاغلب منذ زمن النظام السابق؟ من قبل اشخاص؟ ونحن لانريد ان نتهم أي شخص؟ غير نزيهين؟ بصورة تُمكن وتسمح للمجهزين الذين يتبعون طرق الاحتيال ((Fraud من شحن بضائع غير مطابقة للمواصفات؟ ومن ثم يقوم هولاء الاشخاص او شركاء لهم بقبول هكذا بضاعة بعد فحصها عند الوصول؟ ان استطاعوا؟ مقابل منافع مادية كبيرة . وكذلك تسمح لهولاء الاشخاص؟ في بعض الحالات؟ بأبتزاز المجهزين الموثوقين ((Reliable الذين قاموا بشحن بضائع مطابقة للمواصفات عن طريق رفضها او على الاقل أظهار بعض العيوب بها بعد فحصها عند الوصول .

باخرة في ميناء ام قصر

في حوار مع رئيس غرفة تجارة الحلة :

الاعمار يقوي الأمن وينمي الاقتصاد

بابل/ مكتب المدى

دعت غرفة تجارة الحلة المسؤولين في المحافظة منهم السيد محافظ بابل ورئيس مجلس المحافظة وعدد من اعضاء المجلس ورؤساء الدوائر والمقاولين والمهندسين الاستشاريين الى مؤتمر شعبي خاص بالاعمار والانماء وحضرالمؤتمر السيد احمد حسن علي عضو مجلس النواب وعدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني وانعقد تحت شعار : تفعيل الاعمار يقوي الامن وينمي الاقتصاد ويساهم بازدهار التجارة والصناعة في البلاد واتفق المشتركون في المؤتمر على ان وظيفتهم الاولى هي تطوير العمل في مجالات البناء والاعمار والسعي لتعويض المحافظة عما فاتها خلال سنوات حكم الدكتاتور المقبور . والجدية في البحث عن مشاريع اقتصادية قادرة على استيعاب الكم الهائل من الشباب العاطل عن العمل . والتقت المدى بالمهندس صادق هاشم الفيحان رئيس غرفة تجارة الحلة وطرحت عليه سؤلاً عن بقاء مبالغ كبيرة في خزينة المحافظة وهي مهددة بالاعادة الى وزارة المالية اذا لم تفكر الادارة المحلية جدياً بمشاريع قادرة على توظيف تلك المبالغ فيها، فقال .

بعد الاطلاع على الميزانية المخصصة لهذا القطاع والبالغة ١٦٧ مليار دينار عراقي واحيل قسم بسيط منها للعمل ومقداره ٣٤ مليار دينار . كما لايزال العمل فيها بطيئاً ومرتبكاً ، حيث لم تبلغ نسبه الانجاز في معظمها اكثر من ١٠٪ والمتبقي من المبلغ هو ١٣٣ مليار دينار وهو محفوظ في خزينة المحافظة ومهدد بالاعادة الى خزينة الدولة المركزية وبذلك ستحرم المحافظة منه ومثلما حصل في العام الماضي. مما يقتضي من مجلس المحافظة دوراً اكثر نشاطاً وحركة من اجل الاستفادة من الزمن المتبقي وهو قصير .

واضاف السيد رئيس غرفة تجارة الحلة: ان السبب هو ضعف التخطيط وعدم الاعتماد على لجان استشارية ذات خبرة متراكمة بسبب العمل ولذا اقترح مؤتمرنا الشعبي ان ياخذ على عاتقه اعداد المقترحات الكفيلة : بحل هذه المشكلة والمساهمة بشكل فاعل لمساعدة مجلس المحافظة للخروج من هذا المأزق وعدم حرمان المدينة من المشاريع التي ستساهم حتماً بالنهوض بواقعها وتحريك الحياة الاقتصادية وتنشيط العمل التجاري والعمراني .

وعن الالية التي اقترحها المؤتمر الشعبي للاعمار قال المهندس صادق هاشم الفيحان ولذا قرر المؤتمر تشكيل غرفة عمليات لانجاز مهمته خلال مدة اقصاها اسبوع واحد وكلف رؤساء الدوائر لاعداد الكشوفات التخمينية لمشاريع يمكن لدوائرهم انجازها خلال المدة المتبقية ، على ان تسلم جميع تلك الكشوفات خلال ٤٨ ساعة الى غرفة العمليات مع تكليف جميع الاعضاء لاعداد المقترحات لتسهيل مهمة التنفيذ واختيار افضل السبل لانجاحها من خلال خبرتهم العملية الطويلة ، كما قرر المجلس انتخاب لجنة شعبية للاعمار من بين اعضائه يكون مقرها في غرفة تجارة الحلة لمتابعة تنفيذ تلك الخطط والمقترحات بالتنسيق مع السيد محافظ بابل والسادة رئيس المجلس وأعضائه ودعوة جميع الجهات ذات الاختصاص والجهات الجماهيرية والمنظمات الحزبية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني للانضمام الى هذا المؤتمر الذي سيستمر بالانعقاد حتى تنفيذ خططه الهادفة مصلحة المدينة واعمارها وايجاد السبل الناجعة لاستثمار كل الطاقات اما اللجنة الشعبية فتكون من ثمانية مهندسين هم صادق هاشم الفيحان/ رئيس غرفة تجارة الحلة رئيسا وعبد الحسين هادي مدير بلدية الحلة وماجد فاضل مدير التخطيط والمتابعة في المحافظة وماجد سليم مدير طرق وجسور بابل وسامي علي السلطان استشاري ومقاول وعلاء حربة استشاري وصناعي وحمزة سلمان استشاري وأستاذ جامعي وعلي حسن علوش استشاري واستاذ جامعي.

البورصات الخليجية بين المضاربة والاستثمار

المدى/ وكالات

تشكل أسواق الأوراق المالية (البورصات) عنصرا رئيسيا في عملية النمو والتطور الاقتصادي وصار لها دورها الحيوي في الدول النامية والمتقدمة كمصدر لتحويل المدخرات إلى استثمارات.

وتزايدت أهمية الأسواق المالية في الدول الخليجية خلال الأعوام القليلة الماضية بحيث شهدت دخول أعداد كبيرة من المستثمرين للاستثمار فيها، وخاصة مع ارتفاع أسعار النفط وتوفر سيولة مالية ضخمة تطلبت أوعية للاستثمار وخاصة تأسيس الشركات والاكتتاب في أسهمها والتعامل في الأسواق.

وتوسعت أعمال الشركات الخليجية وخاصة في مجالي العقارات والاتصالات لتتعدد نشاطاتها الاستثمارية محليا وعربيا ودوليا سعيا للتطور وإثبات وجودها كشركات استثمارية عالمية. وسجلت دول الخليج تحسنا في معدلات النمو الاقتصادي وتراجعا في عجز الموازنات العامة بالكثير منها، بل أصبحت دول مثل الكويت والإمارات والسعودية وقطر تسجل فوائض في الميزانيات بسبب ارتفاع إيراداتها وخاصة مع صعود أسعار النفط إلى مستويات قياسية تجاوزت في يوليو/تموز الماضي بالنسبة للخام الأميركي الخفيف ٧٨ دولارا للبرميل.

وأدت هذه الفوائض المالية في الميزانيات إلى تزايد الإنفاق الحكومي في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة وزيادة الدخل القومي وتحسن معدلات الادخار والاستهلاك.

وتخطت القيمة السوقية للبورصات الخليجية ٩٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ بينما بلغت السيولة اليومية فيها ثلاثة مليارات دولار بعد تزايد هذه القيمة سبعة أضعاف خلال خمس سنوات.

بورصة الامارات

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الحادي والستين بعد السبعمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق٥/٩/٢٠٠٦ وكانت النتائج كالآتي:

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (٣٩,٩٧٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٦+١+١٠=١٤٨٧) دينار/ دولار.

٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق (١٤,١٧٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٦-٢) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٦
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٤٧٦
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	----
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥٤,١٤٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد - دولار	------
مجموع عروض الشراء - دولار	٥٤,١٤٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	------